

أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2018

The Impact of inflation indicators on the money supply an econometric study of
Algeria 2000 – 2018سدي علي¹ ، عقبي خضر²SEDDI Ali¹ akhdarLOKBI² ,

1 جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر) ، الإيميل المهني للباحث

seddiali@univ-tiaret.dz

2 جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر) ، الإيميل المهني للباحث

lakhdar.okbi@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/06 تاريخ القبول: 2021/02/20 تاريخ النشر: 2021/03/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لقياس مدى تأثير المؤشرات التضخمية في الجزائر على العرض النقدي الجزائري بتغطية للفترة 2000 – 2018 بالاستعانة بأداة للقياس تتمثل في برنامج Eviews 09 عند احتمال لوجود الخطأ 05% وخلصت الدراسة إلى أن العرض النقدي بمفهومه الواسع يتأثر فقط بالمستوى العام للأسعار بفترة إبطاء ثاني وأن تغير المستوى العام للأسعار بـ 01% يساهم بتغير العرض النقدي بمفهومه الواسع بـ 17.09% وفي نفس الإتجاه ونتيجة لطبيعة النموذج تم التوصل إلى أن المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة يتأثر هو الآخر بالمعرض النقدي بفترة إبطاء أولى وترتبط بينهما علاقة عكسية غير أنها ضعيفة وبالمستوى العام للأسعار والرقم القياسي الضمني بفترة إبطاء أولى وثاني وبمعامل الإستقرار النقدي بفترة إبطاء أولى .

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي ، المستوى العام للأسعار، الرقم القياسي الضمني ، معامل الإستقرار النقدي ، نموذج VAR .

تصنيفات JEL: B22 ، C13

Abstract:

This study aims to measure the impact of inflationary indicators in Algeria on the Algerian money supply covering the period 2000-2018 with the help of a measuring tool represented in the Eviews 09 program when there is a probability of the occurrence of the error of 05%. The general price level is 01% that contributes to a change in the money supply in its broad sense by 17.09% in the same direction and as a result of the nature of the model it was concluded that the general level of prices during this period is also affected by the money supply with an initial slowdown and there is an inverse relationship between them, but it is weak and the general level of prices and the number The implicit benchmark has a primary and a second slowdown and the monetary stability factor has an initial slowdown

Keywords: Money supply; general price level; implicit index; cash stability factor; VAR model.

JEL Classification Codes: B22 ,C13

²مؤلف مرسل : عقبي لخضر ، الإيميل : khaled19801@gmail.com

lakhdar.okbi@univ-tiaret.dz OKBI Lakhdar,

تساهم النقود بشكل أساسي في تسوية المعاملات داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة لما تتميز به من مقياس للقيمة ووسيلة لتسوية للمعاملات غير أن هناك عوامل أخرى تساهم في تحديد قيمة السلع والخدمات أطراف التبادل منها ما هو متعلق بالعرض وما هو متعلق بالطلب وطبيعة هذه السلع والخدمات، ويعتبر العرض كأحد هذه العوامل التي من شأنها المساهمة وبشكل فعال في تسوية هذه المعاملات وقد يكون هذا العرض لا يتعلق بالسلع والخدمات بل بالتبادل بل بالعرض النقدي فكلما كانت هناك كتلة نقدية إضافية في السوق كلما زاد ذلك من قدرات المستهلكين في الطلب على السلع والخدمات مما يساهم في زيادة أسعار هذه الأخيرة وكون التضخم يعبر عن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي يمكن التعرف عنه من خلال مؤشرات فمن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي :

1.1. إشكالية الدراسة : مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي : ما مدى تأثير المؤشرات التضخمية في الجزائر على المعروض النقدي الجزائري خلال الفترة 2000 – 2018 ؟

1.2. فرضيات الدراسة : يرى الباحث أن المعروض النقدي خلال هذه الفترة يتأثر بالمؤشرات التضخمية بنسبة ضئيلة تكاد تكون مهملة وذلك راجع لطبيعة الإقتصاد المتواجد ولوجود كتلة نقدية كبيرة تتداول في السوق الموازية

1.3. أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في إختبار فرض أساسي مفاده أن جل المتغيرات الإقتصادية في دول العالم الثالث لا تؤثر في بعضها بشكل مباشر وهذا راجع لطبيعة هذه الإقتصادات وهو عكس ما يحدث في إقتصادات الدول المتطورة وتم حصر الدراسة لحالة الجزائر بتغطية للفترة 2000 – 2018

1.4. الهدف من الدراسة : تهدف هذه الدراسة لإستكشاف مدى الإنسجام والترابط بين المتغيرات الإقتصادية الكلية في الدول الأقل نمواً من خلال إختبار مدى مساهمة المؤشرات التضخمية في التأثير على العرض النقدي بمفهومه الواسع " M2 " بأخذ الإقتصاد الجزائري كنموذج وبتغطية للفترة 2000 – 2018

1.5. تقسيمات الدراسة : لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث وإختباراً لصحة الفرضيات إرتأينا لتقسيم هذه الورقة البحثية إلى إطارين نظري وآخر تطبيقي نتناول فيه قياس مدى إستجابة المعروض النقدي بمفهومه الواسع للتغيرات في المؤشرات التضخمية بدراسة لحالة الجزائر خلال فترة الدراسة بالإستعانة ببرنامج Eviews 9

أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2018
1.5. منهجية الدراسة : لأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي
التحليلي لوصف وتلليل متغيرات الدراسة ليتبع بتلليل كمي بالإعتماد على الأساليب القياسية
بالإستعانة بنموذج Eviews9.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. عرض النقود : تطورت أدوات تسوية الإلتزامات المالية تدريجياً بسبب طبيعة الحياة
الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها كل مرحلة من مراحل الحياة الإقتصادية فبدأت بالمقايضة
ثم النقود السلعية ، المعدنية ، الذهبية ، الورقية إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حالياً ، ولقد ظهرت
النقود منذ ملايين السنين فقد جاء في سورة الكهف أن أصحاب الكهف لما أقفوا طلبوا من
صاحبهم أن يأخذ معهم النقود ليشتري لهم ما يأكلون ويتلطف لكي لا يشعر بهم أحداً وكان ذلك في
حوالي 250 سنة قبل الميلاد مما يدل على أن أصل ظهور النقود كأداة للتعامل كان قبل هذا التاريخ
، ولقد تداول العرب النقود قبل الإسلام لتنظيم حياتهم الإقتصادية فتداولوا الدينار الذهبية
والدراهم الفضية وكان التعامل بها على أساس وزنها وأطلق العرب على الذهب إسم العين وعلى
الفضة إسم الورق ، ومن أهم النقود التي تداولها العرب الدينار البيزنطي والدرهم الساساني حتى
عهد الخليفة الراشد " عبد الملك بن مروان " سنة 76 هجري فبدأت العرب تضرب الدينار وظهر
أول نقد في الإسلام نقش عليه كلمة دينار بالخط الكوفي وقد إهتم المسلمون بالعملية وخصصوا لها
مكان عرف بدار الضرب ورتبوا له من العاملين والموظفين ما يلزم للقيام به وخصصوا لهم أجور
مجزية ، وكانت دار الضرب تلت إشراف الخليفة أو من يخول لذلك (الكرباسي ، 2007 ، صف 210)

أ. تعريف النقود : يختلف الإقتصاديين في إعطاء تعريف واحد وقاطع لما تعنيه النقود فكل
حسب وجهة نظره إليها ومن جملة هذه التعاريف نذكر :

- تعرف النقود على أنها مجموعة الأصول التي يمكن إستخدامها بصفة قانونية لتبادل
السلع والخدمات بين مختلف الأفراد في المجتمع داخل أو خارج البلد " (Gregory,
Monkiw, & Taylor, 2010, p. 759)
- يعرفها الإقتصادي الفرنسي Emile James كل سلعة تسمح بلكم القانون أو العرف لكل
مشتري أو مدين بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها من
طرف البائع أو المشتري (البياتي و سمارة، 2013 ، صف 24)

وهذا يمكن النظر إلى النقود على أنها كل أداة تستعمل لتسوية الإلتزامات بين أفراد المجتمع وتظل بالقبول العام منهم كما يمكن النظر إلى النقود على أنها وسيلة أساسية وهامة لتسوية الإلتزامات وتسهيل التبادل ولقد تطورت وظيفتها عبر الزمن بإعتبارها :

- مقياس للقيمة : لتسهيل عملية قياس القيمة التبادلية الفعلية للسلع والخدمات وتزداد قيمة النقود كمقياس للقيمة كلما تميزت بالثبات أو تقلب في حدود ضيقة (قريصة و نعمة الله، 1997، صف 11)

- وسيط للتبادل : يتطلب أن تتمتع بالقبول العام لتمكين حاملها من الحصول على ما يقابل قيمتها من السلع والخدمات وتسوية للديون (أبو السعود، 2010، صف 148)

- معيار للمدفوعات العاجلة : وسيلة للدفع العاجل طالما تم تفض بقوتها الشرائية كما يمكن أن تكون وسيلة للمدفوعات الآجلة أو المستقبلية (البكري و صافي، بدون سنة نشر، صف 23)

- مستودع للقيمة : ويمكن للأفراد إستخدام أدوات أخرى تقوم بهذه الوظيفة كالأوراق المالية المعادن النفيسة والأصول الثابتة (عبد العليم و عبد الفتوح، 2015، صف 18)

ب. النظام النقدي : يشمل النظام النقدي جميع أنواع النقود في الدولة وجميع المؤسسات ذات الصلة بخلق النقود والقوانين واللوائح والتشريعات التي تحكمها وحتى يكون هذا النظام فعال لابد أن يتميز ب: (حداد و مذهول، 2010، صف 41)

- إمكانية إدارة الكمية المعروضة من النقد(من صلاحيات البنك المركزي والمؤسسات التابعة له)

- مرونة الأنواع المختلفة للنقود والمقصود بالمرونة أنها تكون قابلة للتوسع والإنكماش لتقيق أهداف السياسة النقدية المنتهجة ويكون للأفراد الحق في حمل الكمية التي يرغبون فيها وبالصورة التي يريدونها

- الإستقرار النسبي لقيمة العملة وهي من أولويات وأهداف كل سياسة نقدية والتي تتطلب التزامن مع الإستقرار في المستوى العام للأسعار

- القبول في الأسواق الخارجية (من فعاليات النظام النقدي القدرة على تسويق عملة هذا البلد في الأسواق الخارجية عن طريق الشراء والبيع للسندات والأسهم والعملات الأخرى)

أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2018
ج. عرض النقود : يختلف عرض النقود من بلد لآخر حسب التطور الاقتصادي للبلد وتطور
الجهاز المصرفي، ويتم تديد العرض النقدي من طرف السلطات النقدية ويمكن تعريف العرض
النقدي على أن^{٢٣}:

- كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (علي، 2014، صف^{٢٤} 23)
- ويتمثل العرض النقدي في جميع أشكال النقود المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة
- " إجمالي القوة الشرائية المتاحة لدى الأفراد والمؤسسات، كما يعرف على أن^{٢٤} مجموع وسائل الدفع التي لها قبول في تسوية المعاملات الدولية " (العززي، 2004، صف^{٢٤} 24)
- ينظر مفكري المدرسة النقدية للعرض النقدي على أن^{٢٤} مجموعة النقود في إقتصاد ما باعتباره العامل الرئيسي الذي ي^{٢٤}دد إجمالي الناتج المحلي بالسعر الجاري في الأجل القصير ومستوى الأسعار على المدى الطويل (جهان، م^{٢٤}مود، و باباجرجيو، 2014، صف^{٢٤} 38)
- د. مقاييس العرض النقدي : يعتبر الت^{٢٤}كم في الكتلة النقدية من مهام البنك المركزي من خلال تديد كمية النقود المتداولة في الإقتصاد وتتمثل مقاييس الكتلة النقدية من المجمعات التالية - صافي العملة في التداول " M0 " : يعبر عن مجموع الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف وتتمثل في العملة المعدنية والنقود الورقية المصدرة من قبل البنك المركزي المتداولة خارج^{٢٤} وخارج المؤسسات المالية التابعة ل^{٢٤}
- مجمع المتاحات النقدية (M1) : يعرف بالمفهوم الضيق ويتمثل في مجموع النقود السائلة والأوراق المالية المتداولة وهو يتمتع بالسيولة المطلقة مما يجعل^{٢٤} وسيط مثالي لعمليات التبادل (Jean, 1993, p. 104) ويتمثل في " M0 " + ودائع ت^{٢٤}ت الطلب التي تشمل كل من الودائع المدفوعة لدى البنوك التجارية، الخزينة العمومية والمؤسسات المالية لفائدة الأعوان غير الماليين
- يت^{٢٤}كم في عرض النقود بالمعنى الضيق طرفان هما البنوك التجارية العاملة بالدولة والبنك المركزي والذي لدي^{٢٤} سلطة إصدار العملة تختلف نسبة الودائع ت^{٢٤}ت الطلب في تكوين الكتلة النقدية وذلك حسب العادات البنكية لدى الأفراد ففي الدول المتطورة يسود التعامل بالشيكات أكثر مما يجعل نسبتها مرتفعة في المجمع النقدي بمفهوم^{٢٤} الضيق لسهولة سحبها وإنتشار ثقافة التعامل بها وتكون نسبة التعامل بالعملة المعدنية والنقود الورقية مرتفعة في الدول النامية
- مجمع المتاحات النقدية " M2 " : ويعرف بالمفهوم الواسع للكتلة النقدية يتضمن كل من " M1 " + النقود لأجل + النقود القابلة للإسترداد (أشبه النقود) فهو يجمع بين رغبة الأفراد في ت^{٢٤}قيق فوائد وبين الحصول على سيولة نقدية وتشمل أشباه النقود كل من الودائع ذات أجل إست^{٢٤}قاق

الودائع بإشعار أو بإخطار، الودائع المخصصة والتي تتمثل في الودائع التي تقدم للبنوك لعملية معينة كدفع أجور العمال مثلاً، سندات الصندوق وهي التي تصدرها البنوك وتكون قابلة للإسترداد بعد مدة زمنية معينة والودائع الدفترية (ودائع الإيداع) والمتمثل في ودائع بفوائد والتي يمكن سحبها عند الطلب عليها من دون شيك وهذا ما يميزها عن الودائع $M2$ (خلف، 2006، صفحة 196)

- مجمع السيولة الإقتصادية " M3 " : يسمى بالمفهوم الأوسع للكتلة النقدية ويضم المفهوم الواسع للكتلة النقدية " M2 " ومجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والإحتياط وسندات الخزينة العمومية المكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات الغير مالية

- هناك من الإقتصاديين من يضيف تعريف أوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الإقتصادي في بعض الدول والمتمثل في :

- عرض النقد الأوسع " M4 " ويشمل كل من العرض النقدي بمفهوم الواسع + الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الإقتصادية غير المصرفية من الأوراق المالية والسندات المتمثلة بالقروض سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة أو شركات الإستثمار المتخصصة ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية $M4 = M3 +$ شهادات الودائع القابلة للتفاوض (Jean, 1993, p. 104)

- عرض النقد " M5 " ويتمثل في العرض النقدي الأوسع + 100000 شهادة ودائع قابلة للتفاوض ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالي $M5 = M4 + 100000$ شهادات الودائع القابلة للتفاوض هـ. محددات العرض النقدي : يمكن حصر محددات العرض النقدي في (بوخاري، 2010، الصفحات 85 - 86)

- البنك المركزي :بإعتباره السلطة الأولى المخول لها في التكم في العرض النقدي يقوم البنك المركزي بالتكم في المعروض النقدي حسب الوضعية الإقتصادية فإن كان الإقتصاد في حالة إنتعاش (فائض في ميزان المدفوعات) يقوم البنك المركزي بإنتهاج سياسة توسعية والتي تزيد من إمكانيات البنوك التجارية في منح للقروض بأسعار فائدة منخفضة لوجود معروض نقدي كبير من أجل التوسع في الإستهلاك وإرجاع الإقتصاد إلى وضعية التوازن أما في حالة الإنكماش الإقتصادي فيقوم البنك المركزي بالحد من إمكانيات البنوك التجارية في منحتها للقروض والخفض من المعروض النقدي وبهذا يتم التكم في حجم النقد في الإقتصاد

أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2018

- مدى تقدم الوعي الإذخاري وشيوع العادة المصرفية بين الأفراد : كلما زاد الوعي في ضرورة الإذخار كلما زادت الودائع لدى البنوك وزادت مكونات المعروض النقدي وتمكنت البنوك التجارية على التوسع في خلق الإئتمان لتوفر الأرصدة القابلة للإقراض

- المصارف التجارية : يمكن للمصارف التجارية التأثير على العرض النقدي من خلال حجم الإحتياطي القاني حيث أن هناك علاقة عكسية بين العرض النقدي والإحتياطي القانوني وكذلك هناك تأثير للتوقعات المستقبلية ويمكن إلتماس ذلك من خلال المضاعف النقدي والذي يمكن إبرازه من المعادلة التالية $mm = Qm / Rm$

حيث : mm هي المضاعف النقدي , Qm الكتلة النقدية و Rm النقد الإحتياطي لدى البنك المركزي

كما أن لأدوات السياسة النقدية دور كبير في تحديد العرض النقدي وذلك من خلال

- سياسة سعر إعادة الخصم والمتمثل في الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية وتكون نسبتها حسب طبيعة السياسة المنتهجة (سياسة إنكماشية أو سياسة توسعية)
- سياسة السوق المفتوح والمتمثلة في البيع أو الشراء للأوراق المالية من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على الإحتياطي في البنوك التجارية والذي بدوره يؤثر في خلق الودائع ومنح الإئتمان
- الإحتياطي القانوني من خلال إلزام البنك المركزي البنوك التجارية بالإحتفاظ بأرصدة نقدية لديها في شكل نقود سائلة

- سياسة تأطير القرض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان بشكل مباشر وهذا بتسقيف الإئتمان إضافة إلى الإقناع الأدبي المتمثل في إبداء النصيحة للبنوك الأخرى كما يمكن أن يقوم بتوجيهها ، أوامر وإعلام للبنوك الأخرى من خلال نشرات عن حالة الإقتصاد وما يناسبها من سياسة

ويمكن تلخيص مددات المعروض النقدي في الإجابة على طبيعة النقود هل هي متغير داخلي أم متغير خارجي من خلال مدخلان أساسيان هما : (عبد القادر، 2010، الصفحات 81 - 90)

- مدخل مضاعف المعروض النقدي أو نموذج القاعدة النقدية : حيث تساهم فيها أربع أطراف أساسية مسؤولة عن المعروض النقدي والمتمثلة في البنك المركزي ، البنوك التجارية والمودعون ، الأفراد أو المؤسسات الخاصة والعامّة الذين يتفضون بالودائع عند البنوك التجارية ثم

المقترضون الذين يقومون بالإقتراض المباشر أو عن طريق إصدار السندات بـ [2] يث يساهم معدل الأرصدة النقدية للجمهور بشكل كبير في ذلك مرتكزاً على مستوى الدخل الوطني الحقيقي والتغير في الأسعار كما يساهم الإحتياطي الإجباري في التأثير على المعروض النقدي

- مدخل المحفظة (الأصول) : تولد هذا المدخل من وجهة نظر الكنزيون الجدد ويقوم على وجهة نظر أن م [2] لدات المعروض النقدي تكمن في عملية تكييف المحفظة العامة إستجابة للتغيرات النسبية في سعر الفائدة

2.2. المؤشرات التضخمية :

تؤثر الأسعار بصفة مباشرة على مستوى الدخل الوطني وعلى مستويات دخول الأفراد وعلى الإقتصاد ككل بصفة عامة فإرتفاع الأسعار م [2] لياً قد يكون راجع لزيادة في المعروض النقدي والذي يساهم بدوره في زيادة الطلب على السلع والخدمات والذي يمكن أيضاً إلتماس [2] في زيادة أو إرتفاع في الدخل الإسمي للأفراد والذي يكون ل [2] تأثير مباشر على الطلب على السلع والخدمات وتغير في مستوى القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للأفراد ويمكن التعرف على هذه الحركة أو التغير من خلال ما يعرف بالمؤشرات التضخمية والتي تتمثل في :

أ. المستوى العام للأسعار " CPI " :

ي [2] تسب مؤشر المستوى العام لأسعار الإستهلاك في الجزائر شهرياً من طرف الديوان الوطني للإحصاء بهدف معرفة تغير المستوى العام للأسعار للتنبؤ بمستوى القدرة الشرائية للمواطن وهو يعبر عن مستوى تغير متوسط أسعار جملة من المواد واسعة الإستهلاك والتي تتكون من 261 سلعة منها الخضار والفواكه [2] واللحوم و إعتياداً على مراقبة الأسعار التي أجريت على عينة مكونة من 17 مدينة وقرية تمثل مناطق مختلفة من البلاد والتي تمكن من تمثيل شامل وكامل للمجتمع ويرصد هذا المؤشر تغير الأسعار في جميع أن [2] اء البلاد الشيء الذي يتيح عملية مقارنة تطور الأسعار بين المناطق المتخذة كعينة ومن أهم مميزات هذا المؤشر نذكر : (الديوان الوطني للإحصاء، ديسمبر 2018، الصف [2] ات 06-08)

- يتألف المسح الإستهلاكي في الجزائر من إنفاق لعينة تتكون من 12150 أسرة موزعة على كامل التراب الوطني في سبع طبقات على أساس المعايير المتبعة لمستوى التعمير والمنطقة الجغرافية
- تتكون فئة السكان من عينة تمكن من التمثيل لجميع فئات المجتمع م [2] ل الدراسة
- يتكون المؤشر من 261 مادة ويمثل 791 صنف تم إختيارهم على أساس معايير تمثل أصناف النفقات السنوية تكرارها وجدواها

- أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2018
- تستند أوزان الأصناف على النفقات السنوية لسنة الأساس المستمدة من المسح الوطني حول إستهلاك الأسر ونسبة تغطية المؤشر من الإنفاق الإستهلاكي هو 95 % .
 - تضاف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات ومواد مماثلة لتوصيات منظمة الأمم المتحدة
 - تردد المؤشر هو شهري ويحسب أيضاً مؤشراً سنوياً
 - يكون الإعتماد في حساب هذا المؤشر على مؤشر لاسبير للأرقام القياسية بأخذ سنة الأساس كمرجع ليتم قياس التغير على أساسها وتكون صيغة حساب هذا المؤشر على النحو التالي :

$$CPI(m/2001) = \sum_i (W_i / \sum_i (W_i)) (P_i^m / P_i^{2001})$$

حيث: - W_i وزن الصنف " i "

- P_i^m سعر الجاري المتوسط للشهر " m " للصنف " i "

- P_i^{2001} السعر الأساس (متوسط السعر في 2001) للصنف " i "

- تغيرات المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2000 – 2018

الجدول رقم 1: تغيرات المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2000 – 2018 (=2010=100 %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
CPI	70,44	73,41	74,46	77,63	80,71	81,83	83,72	86,80	91,09	96,24
التغير %	0,342	4,216	1,430	4,257	3,968	1,388	2,310	3,679	4,942	5,654
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
CPI	100,00	104,52	113,82	117,52	120,95	126,74	134,84	142,38	148,46	148,46
التغير %	3,90	4,52	8,89	3,25	2,91	4,78	6,39	5,59	4,27	4,27

المصدر : (https://perspective.usherbrooke.ca/bilan, 2020)

خلال فترة الدراسة نلاحظ أن المستوى العام للأسعار يسجل ميل موجب مما يدل على أن المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة في إرتفاع مستمر بينما الأجور لم تسجل أي تغيير منذ 2008 مما يدل على الإنخفاض المستمر والمتتالي في المستوى المعيشي للأجراء

ب . الرقم القياسي الضمني " PGDP " :

يأخذ هذا المؤشر بالإعتبار أسعار جميع السلع والخدمات المتواجدة في الإقتصاد الوطني كما أنّه يتتوي على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الإقتصاد ماعدا الدراسة من سلع وسيطة إلى سلع إنتاجية إلى سلع إستهلاكية نهائية، فهو بذلك يأخذ بعين الإعتبار جميع أنواع السلع والخدمات، كما أنّه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة (نوة، 2014، صفة 33) فهو بذلك لا يثير مشكل الأوزان التي قد تعطى للأرقام القياسية وتمكن من وجود أخطاء التميز والتي تعطى في الأخير سوء التقدير لمؤشر التضخم

الجدول رقم 2 : تغيرات الرقم القياسي الضمني " PGDP " خلال الفترة 2000 – 2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
PGDP	122,670	122,097	123,708	134,023	150,433	174,692	193,121	205,468	236,919	210,485
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
PGDP	244,40	288,96	310,52	310,22	309,29	289,32	293,80	307,61	330,85	

المصدر من إعداد الباحثين بالإعتماد على (httpsdata.albankaldawli.orgcountryalgeria, 2020)

ج . معامل الإستقرار النقدي " β " :

يعبر معامل الإستقرار النقدي على مدى توفر بيئة نقدية مستقرة للنشاط الإقتصادي من خلال إنتهاج أو تفضيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة، ويعتمد في حساب معامل الإستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط والمتمثلة في المعروض النقدي بمفهومه الواسع والذي يتمثل في النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية والودائع تطلبت وأشباه النقود (الودائع لأجل)

فهو بذلك يعبر عن الفرق بين النمو النسبي في المعروض النقدي بمفهومه الواسع والنمو النسبي في الناتج الداخلي الخام لنفس السنة ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية :

الجدول رقم 3 : تغيرات معامل الإستقرار النقدي " β " خلال الفترة 2000 – 2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
β	-0,13	0,51	0,11	0,00	-0,06	-0,11	0,07	0,13	-0,02	0,14

أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
β	-0,068	-0,018	-	0,002	0,057	0,109	0,033	-	0,023

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم 4

من خلال الجدول نلاحظ أن سنوات من سنة 2013 إلى 2018 كانت أطول فترة وأكبرها التي عرفت ضغوط تضخمية كون معامل الإستقرار النقدي أكبر من الصفر ($0 < \beta$) وهو ما يدل على أن نسبة تغير النقود أكبر من نسبة تغير الناتج الداخلي الخام وهو ما يعبر على أن هناك كتلة نقدية إضافية في السوق التي تدفع بالزيادة في الطلب على السلع والخدمات مما يدفع بظهور للتضخم

الجدول رقم 4 : تغيرات العرض النقدي بمفهومه الواسع " M2 " والناتج الداخلي الخام " PIB " في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
M2	15599,14	24030,69	28368,74	32994,59	36442,93	40704,43	48700,72
PIB	4123,51	4227,11	4522,77	5252,32	6149,12	7561,98	8501,64
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
M2	59946,08	69559,68	72926,95	82807,40	99291,88	110151,35	119415,08
PIB	9352,89	11043,70	9968,03	11991,60	14589,00	16209,60	16647,90
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
M2	136639,12	137045,11	138163,09	149742,34	166367,12		
PIB	17228,60	16712,60	17514,50	18577,80	20259,10		

المصدر : (<https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/pays/DZA/fr.html>, 2020)

(<httpsdata.albankaldawli.orgcountryalgeria>, 2020)

من خلال الجدول نلاحظ أننا وخلال فترة الدراسة فإن نسبة نمو النقود أقل من نسبة نمو الناتج الداخلي الخام هو الشيء الذي يعبر عن إنخفاض متتالي ومستمر للقيمة الشرائية للعملة المحلية وظهور أشكال تضخمية في الإقتصاد الوطني حيث نجد أن هناك في سنة 2009 سجل الناتج الوطني تراجع يقدر بـ (- 0.097 %) بينما أن الكتلة النقدية لنفس الفترة سجلت نسبة نمو تقدر بـ 0.048 % وفي جل فترة الدراسة نلاحظ أن نسبة نمو العرض النقدي هو ضعف نسبة نمو الناتج الداخلي

3. دراسة قياسية لمدى تأثير المؤشرات التضخمية على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2018

من خلال هذه الدراسة يتم قياس مدى تأثير المؤشرات التضخمية في الجزائري على العرض النقدي بتغطية للفترة 2000 – 2018 بالاستعانة بأداة للقياس والمتمثلة في Eviews 09 عند درجة ثقة 95 % :

1.3. تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الإستقرارية :

أ. تحديد متغيرات الدراسة : تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي : العرض النقدي بمفهوم الواسع تم الرمز له بالرمز "M2" المستوى العام للأسعار ونعبر عنه بـ "CPI" الرقم القياسي الضمني ونعبر عنه بـ "PGDP" معامل الإستقرار النقدي ونعبر عنه بـ " β " حيث أن هذه المعطيات سنوية عن حالة الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2018 تم الحصول عليها من مواقع رسمية تتمثل في البنك الدولي وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء

ب. دراسة الإستقرارية : في دراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدا اعتماداً على إختبار الجذر الأحادي لـ: Dickey Fuller بالاستعانة ببرنامج Eviews 09 عند درجة ثقة 95 %، إذا كانت $t_{cal} > t_{tab}$ أي $P < 0.05$ نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والعكس صحيح حيث تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين المشترك لها لا يعتمد على الزمن، ولا نستطيع تطبيق إجراءات معيارية على نموذج يتتوي على متغير غير مستقر، كما قد تنتج السلاسل الزمنية غير المستقرة إنذاراً زائفاً لذلك ينبغي التحقق من سكون السلسلة الزمنية قبل استخدامها في تقدير أي نموذج .

. دراسة إستقرارية السلاسل ($M2, CPI, PGDP, \beta$)

الجدول رقم 5 : إختبار إستقرارية السلاسل بالإعتماد على إختبار ديكي فولر المطور "ADF"

أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2018

المستوى الأول						المستوى الثاني
نوع النموذج						
06	05	04	03	02	01	المتغيرات
-0.159	-3.28	-3.670	5.864	1.167	-2.52	t "statistique
0.612	0.03	0.055	1.00	0.996	0.315	" P" الإحتمال
0.741	-2.17	-4.473	11.134	3.995	-0.16	t "statistique
0.863	0.22	0.014	1.00	1.00	0.987	" P" الإحتمال
-2.615	-3.58	-3.497	2.308	-0.60	-1.80	t "statistique
0.012	0.01	0.071	0.992	0.847	0.659	" P" الإحتمال
/	/	/	-	-	-6.56	t "statistique
/	/	/	4.311	6.905		
/	/	/	0.000	0.000	0.000	" P" الإحتمال
المستوى الثالث						
نوع النموذج						
09	08	07	المتغيرات			
-5.027	-4.860	-4.62	t "statistique	M2		
0.0001	0.0019	0.011	" P" الإحتمال			
-5.155	-4.034	-3.88	t "statistique	CPI		
0.0001	0.0095	0.042	" P" الإحتمال			
-5.828	-5.652	-5.44	t "statistique	PGDP		
0.0000	0.0004	0.002	" P" الإحتمال			
/	/	/	t "statistique	β		
/	/	/	" P" الإحتمال			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات Eviews 9

نلاحظ أن قيمة t ستيودنت لمركبة الاتجاه العام للسلاسل M2، CPI، و PGDP أقل من القيمة النظرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نقبل بفرضية العدم أي إنعدام مركبة الاتجاه العام لهذه السلاسل، أما فيما يخص إختبار وجود الثابت فإن قيمة t ستيودنت لها هو أقل من القيمة النظرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية (عدم وجود الثابت).

وبالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بـ t_{tab} المجدولة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، نجد بأن: $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$ بالنسبة للنماذج الثلاثة وهذا ما يشير بأن هذه السلاسل تتوي على الجذر الأحادي .

ومن هنا هذه السلاسل الثلاث غير مستقرتين وهي من النوع DS دون مشتقة. ولجعلها مستقرة نجري عملية الفروقات ومن ثم نعيد إتباع نفس الخطوات السابقة

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الثانية نجد أن قيمة t ستيودنت لمركبة الاتجاه العام أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وكذا احتمال مركبة الاتجاه العام بالنسبة للسلاسل الثلاث السابقة وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض وجود مركبة الاتجاه العام، أما بالنسبة للجذر الأحادي، فمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بـ t_{tab} المجدولة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، نجد بأن: $t_{tab} > t_{\hat{\phi}_1}$ بالنسبة للنماذج الثلاث، وهذا ما يشير بأنها لا يتويان على الجذر الأحادي ولا على الثابت .

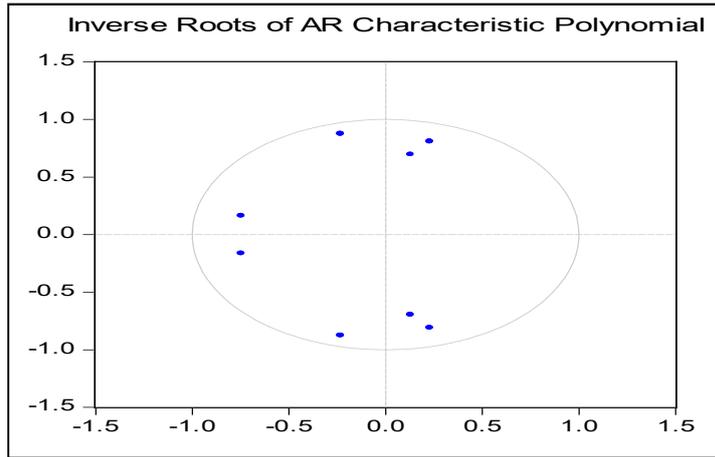
وفي الأخير نستنتج بأن كل من CPI ، $M2$ و $PGDP$ هي مستقر من الدرجة الثانية .

أما فيما يخص السلسلة الرابع (معامل الإستقرار النقدي) نجد أن الإحتمالات في النماذج الثلاث أصغر من 0.05 وهو ما يدل على أن السلسلة لا تتوي لا على مركبة الاتجاه العام ولا على الجذر الأحادي ولا على الثابت ومن هنا فالسلسلة مستقرة من الدرجة صفر

من خلال دراستنا للإستقرارية نجد أن السلاسل الثلاث متكاملتين من الدرجة الثانية (2) (= والسلسلة الرابعة (سلسلة معامل الإستقرار النقدي) مستقرة من الدرجة صفر (0) وهو ما يمكننا من تطبيق نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (VAR)

للقيام بعملية التقدير يتوجب تحديد درجة التأخر المثلى لشعاع الإنحدار الذاتي "VAR" بالإعتماد على معيار Ackaike & schwartez نجد أن درجة التأخر المثلى هي $P = 2$ وهي أصغر قيمة للإختبار وهي تمثل درجة التأخر المناسبة

2.3. دراسة إستقرارية نموذج شعاع الإنحدار الذاتي : لدراسة إستقرارية النموذج يجب إختبار الجذور المتعدد ولكي يكون النموذج مستقر يجب أن تكون الجذور أقل من الواحد (1)



من إعداد الباحثين إعتتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع الجذور أقل من الواحد ومن خلال التمثيل البياني نجد أن كل الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية وعلى هذا الأساس نستنتج أن نموذج شعاع الإذئدار الذاتي مستقر

3.3. دراسة السببية :

- نلاحظ أن المستوى العام للأسعار يتسبب في المعروض النقدي بمفهومه الواسع " M2 "
- المستوى العام للأسعار " CPI " له علاقة سببية بكل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع " M2 "
- " والرقم القياسي الضمني "PGDP" ومعامل الإستقرار النقدي " β "
- . إختبار علاقة السببية :

جدول رقم 6 : إختبار علاقة السببية

Dependent variable: DDM2			
Excluded	Chi-sq	df	Prob
DDCPI	8.681549	2	0.0130
DDPGDP	1.775547	2	0.4116
B	3.424876	2	0.1804
All	13.85606	6	0.0313
Dependent variable: DDCPI			
Excluded	Chi-sq	df	Prob
DDM2	17.97905	2	0.0001
DDPGDP	29.88316	2	0.0000
B	20.97805	2	0.0000

All	31.64749	6	0.0000
-----	----------	---	--------

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات 9 Eviews

4. تحليل النتائج

1.1. دراسة القوة التفسيرية : من خلال الجدول نلاحظ أن

- بالنسبة للنموذج الأول : $R\text{-squared} = 0.8030$ أي أن المتغيرات المفسرة تستطيع أن تفسر ما قيمته 80.30 % من التغير الحاصل في العرض النقدي بمفهوم الواسع وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية ($Adj. R\text{-squared} = 0.5403$) بـ 54.03 % أي أن المتغيرات المفسرة تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 54.03 % من التغير الحاصل في المعروض النقدي M2

- بالنسبة للنموذج الثاني : $R\text{-squared} = 0.903708$ أي أن المتغيرات المفسرة تستطيع أن يفسر ما قيمته 90.37 % من التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية ($Adj. R\text{-squared} = 0.7753$) بـ 77.53 % أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 77.53 % من التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار

2.2. دراسة معنوية النموذج ككل : نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة بالنسبة لكل من النموذج الأول ($F\text{-statistic} = 3.057 > F\text{-tableau} = 2.81$) والنموذج الثاني ($F\text{-statistic} = 7.038779 > F\text{-tableau} = 2.81$) أكبر من قيمة فيشر المجدولة مما يثبت أن النموذج الأول والنموذج الثاني معنويين أما النموذجين الثالث والرابع فهما غير معنويين وغير صالحين لعملية التقدير أما فيما يخص إحصائية داربن واتسن فبالنسبة للنموذج الأول نجد أن $Durbin\text{-Watson stat} = 2.23$ أما فيما يخص النموذج الثاني $Durbin\text{-Watson stat} = 2.34$ وهما ينتميان إلى المجال المسموح به وعل لا يوجد ارتباط بين الأخطاء

3.4. تقييم معاملات النموذج : نستخلص من نتائج تقدير المعلمات المقدرة أن

- بالنسبة للنموذج الأول : نلاحظ أن معامل المستوى العام للأسعار بفترة إبطاء ثاني هو المعامل الوحيد المعنوي في النموذج مما يدل على أن العرض النقدي بمفهوم الواسع في الجزائر خلال فترة الدراسة يتأثر فقط بالمستوى العام للأسعار بفترة إبطاء ثاني وهذا ما يدل على عدم التزامن بين هذين المتغيرين أي أن إستجابة المعروض النقدي للتغيرات في المستوى العام للأسعار يكون بعد مرور سنتين وهو ما يثبت التباعد وعدم التكامل والتزامن بين المتغيرات من خلال الدراسة هذه فترة وأن زيادة المستوى العام للأسعار بفترة إبطاء ثاني يساهم في إرتفاع المعروض النقدي بـ 17.09 وحدة

أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2018
 - بالنسبة للنموذج الثاني : معامل العرض النقدي بفترة إبطاء أولى معنوي ذو دلالة إحصائية كون
 $Prob.* = 0.0003$ فهي بذلك أقل من 0.05 ($0.05 > 0.0003$) وذو إشارة سالبة وهو ما يدل على
 وجود علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار في الفترة الحالية والمعروض النقدي بفترة إبطاء
 أولى وبلغ معامل المعروض النقدي بفترة إبطاء أولى - 0.045 أي أن ارتفاع المعروض النقدي للسنة
 السابقة ($n-1$) بوحدة واحدة يساهم في إنخفاض المستوى العام للأسعار للفترة الحالية بـ 0.045
 - معامل المستوى العام للأسعار بفترة إبطاء أولى وبفترة إبطاء ثاني معنويين فهما ذو دلالة في تفسير
 التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار للفترة الحالية وذلك كون إحصائية ستودنت المحسوبة
 أكبر من إحصائية ستودنت الجدولة فبالنسبة للإحتمال الخاص بفترة إبطاء أولى هي $0.000 =$
 $Prob.*$ أما بالنسبة لفترة إبطاء ثاني فهي وهما أقل من احتمال وجود الخطأ المسموح به ($0.000 >$
 0.05) وذو إشارة سالبة وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار للفترة
 الحالية والفترتين السابقتين أي أن تدهور المستوى العام للأسعار للفترتين السابقتين يساهم في
 زيادة الطلب مما يدفع بالمستوى العام للأسعار بالارتفاع وهو ما يتناسب والمنطق الإقتصادي

4.4. دراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلة نموذج الإنحدار الذاتي : للتأكد من عدم وجود مشكل
 الارتباط الذاتي بين البواقي نلجأ لإختبار " Box pierce " تحت إختبار الفرضيتين التاليتين

H_0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي H_1 : وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

نتائج إختبار " Box pierce " للارتباط الذاتي بين البواقي

بما أن قيمة الإحتمال أكبر من 0.05 ($0.05 < Prob$) فإننا نقبل فرضية العدم ومنه لا يوجد ارتباط
 ذاتي بين بواقي النموذج

جدول رقم 7 : إختبار الارتباط الذاتي لبواقي معادلة نموذج الإنحدار الذاتي

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	22.56400	0.1259	24.17571	0.0857	16
2	32.19453	0.4571	35.28787	0.3154	32
3	40.23502	0.7796	45.33848	0.5825	48
4	50.50714	0.8904	59.34592	0.6415	64
5	57.90769	0.9703	70.44674	0.7686	80
6	64.34257	0.9946	81.17154	0.8604	96
7	69.15260	0.9995	90.19034	0.9356	112
8	73.08322	1.0000	98.61309	0.9748	128
9	83.09938	1.0000	123.6535	0.8889	144
10	90.81768	1.0000	146.8084	0.7646	160
11	94.32340	1.0000	159.9549	0.8015	176

د . سدي علي	د . عقبي لخضر	192	0.7357	179.2743	1.0000	98.18730	12
-------------	---------------	-----	--------	----------	--------	----------	----

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات " Eviews 09 "

بما أن قيمة الإحتمال أكبر من 0.05 (Prob < 0.05) فإننا نقبل فرضية العدم ومنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقى النموذج

5. خاتمة :

هدفت هذه الدراسة لقياس مدى تأثير المؤشرات التضخمية على العرض النقدي بمفهوم الواسع " M2 " في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018 اعتماداً على أداة للقياس تتمثل في برنامج " Eviews 9 " ونتيجة لطبيعة النموذج المتصل على (نموذج شعاع الإندماج الذاتي " VAR " والذي يعتبر فيه كل متغير متغير تابع ثم مستقل) تم قياس مدى تأثير وتأثر هذه المتغيرات ببعضها البعض خلال فترة الدراسة، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

- العرض النقدي بمفهوم الواسع في الجزائر خلال فترة الدراسة يتأثر فقط بالمستوى العام للأسعار بفترة إبطاء ثاني وتربط بينهما علاقة طردية حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار للسنتين السابقتين بـ 01% يساهم في ارتفاع العرض النقدي بمفهوم الواسع بـ 17.09%

- هناك عدم تزامن بين التغير في المستوى العام للأسعار والعرض النقدي حيث نجد أن التأثير لا يكون في نفس الفترة الزمنية بل يكون بعد مرور سنتين كما أن تغير المستوى العام للأسعار بوحدة واحدة يساهم في ارتفاع المعروض النقدي بأكثر من 17 وحدة مما يدل على وجود فجوة تضخمية كبيرة والتي قد تساهم بشكل كبير في زيادة حجم الإقتصاد الموازي

- يتأثر المستوى العام للأسعار للفترة الحالية بالعرض النقدي للسنة السابقة و بالمستوى العام للأسعار للفترتين السابقتين وتربط بينهم علاقة عكسية غير أن تأثير العرض النقدي على المستوى العام للأسعار ضعيف جداً حيث نجد أن ارتفاع المستوى العام للأسعار للفترة السابقة بوحدة واحدة يساهم في إنخفاض المستوى العام للأسعار بـ 0.045 وحدة أما المستوى العام للأسعار للسنتين الماضيتين فيؤثران بشكل كبير على المستوى العام للأسعار للسنة الحالية بإنخفاض

أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2018
المستوى العام للأسعار للسنتين السابقتين بوحدة واحدة يساهم في إرتفاع المستوى العام للأسعار
للسنة الحالية بوحدين (يتضاعف)

- أما فيما يخص الرقم القياسي الضمني فإن تأثيره ضعيف على المستوى العام للأسعار ويؤثر عليه
طردياً فزيادة الرقم القياسي الضمني تعني التضخم في الناتج الداخلي مما يدفع إلى زيادة القدرة
الشرائية وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار ولكن بنسبة ضئيلة أما معامل الإستقرار النقدي
فإن تأثيره كبير على المستوى العام للأسعار

6. المراجع باللغة العربية

- أكرم حداد، و مشهور مذهبول. (2010). *النقود والمصارف* (الإصدار الطبعة الثالثة). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الديوان الوطني للإحصاء. (ديسمبر 2018). *مؤشر أسعار الإستهلاك*. الجزائر: ONS.
- السيد متولي عبد القادر. (2010). *إقتصاديات النقود والبنوك* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- أنس البكري، و وليد صافي. (بدون سنة نشر). *النقود والبنوك*. الأردن: دار البداية.
- باقر ممد جعفر الكرياسي. (2007). *النقود والمكاييل والأوزان في المعجمات العربية*. مجلة دراسات الكوفة ، 4 (6).
- بن يوسف نوة. (2014). أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990 - 2012. (جامعة المسيلة، المحرر) *أبحاث إقتصادية وإدارية* (16).
- ثروت جهان، أحمد صابر ممدود، و كريس باباجرجيو. (2014). هل أوجع العجز في الحساب الجاري لها أهمية. (صندوق النقد الدولي، المحرر) *مجلة التمويل والتنمية* (01)، 38.
- صاري علي. (2014). *سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000 - 2013*. رؤية إقتصادية ، 04 (07)، 23.
- صبيحي تادرس قريصة، و أحمد رمضان نعمة الله. (1997). *إقتصاديات النقود والبنوك*. مصر: الدار الجامعية.
- طاهر فاضل البياتي، و ميرال روجي سمارة. (2013). *النقود والبنوك والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة*. (الطبعة الأولى، المحرر) الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- فرج بن ناوي بن نجيب العنزي. (2004). أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير. المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.
- فليح حسن خلف. (2006). النقود والبنوك. (الطبعة الأولى، المحرر) الأردن: عالم الكتاب الحديث.
- لعلو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (الإصدار الطبعة الأولى). لبنان: مكتبة الحسن العصرية.
- مأمود فوزي أبو السعود. (2010). مقدمة في الإقتصاد الكلي. مصر: الدار الجامعية.
- نجاح عبد العليم، و عبد الوهاب عبد الفتوح. (2015). السياسة النقدية (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: عالم الكتاب الحديث.

المراجع باللغة الأجنبية

- Gregory, N., Monkiw, m., & Taylor, P. (2010). *Principes de l'économie*. (n. h. ARS, Éd., & d. tosi, Trad.) Paris.
- <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan>. (2020, 10 04). Consulté le 10 04, 2020
- <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/pays/DZA/fr.html>. (2020, 10 04). Consulté le 10 04, 2020
- <httpsdata.albankaldawli.orgcountryalgeria>. (2020, 10 04). Consulté le 10 04, 2020
- Jean, I. B. (1993). *Monnaie & Finance*. Alger: OPU.